احيانا «استسلامياً» و «منهزماً». وكانت هتحياه قد اقيمت اساساً في أطار الاحتجاج على توقيع اتفاقات كامب ديفيد وما تبعها من انسحاب اسرائيلي من سيناء.

وفي برنامجها الانتخابي، اوضحت الحركة انها ستعمل على تطبيق القانون الاسرائيلي فوراً على الضفة الغربية وقطاع غزة، والعمل على الاعتراف بها دولياً، اضافة الى الجولان، كجزء لا يتجزأ من اسرائيل. اما السكان العرب في تلك المناطق فينبغي تخييرهم بين ترك تلك المناطق والانتقال الى العالم العربي الواسع او الحصول على حق الاقامة (لا المواطنة) الدائمة في اسرائيل والتمتع بحقوق المقيم الكاملة مع تحمل واجباته، عدا عن الخدمة العسكرية التي لا يتطلب من العرب تأديتها، والتصويت للكنيست، الذي لا يسمح لهم به. والواضح انه بواسطة هذه الفذلكات العنصرية تأمل الحركة في ضم المناطق المحتلة الى اسرائيل دون الخوف من ان يؤثر عددهم على التركيب السياسي الاسرائيلي، كما تفعل جنوب افريقيا العنصرية مع بعض مواطنيها. اما الحاخام مئير كهانا، ممثل قائمة كاخ وزعيم رابطة الدفاع اليهودية سيئة الصيت فانه يطالب، ببساطة، بطرد العرب، ليس من المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ فقط، بل من داخل اسرائيل ايضا. وكان كهانا قد نظم، بعد فوزه في الانتخابات اكثر من «مسيرة» الى هذه البلدة العربية او تلك، لكي «يشرح» لاهلها ضرورة ان يرحلوا عن اسرائيل عن طيبة خاطر. والواضح ان نواب هاتين القائمتين لا يستطيعون ان ينسجموا، على صعيد الحكم، الا مع حكومة ليكودية تقرر سلفاً عدم «التفريط» في «حقوق اليهود»، ولا تتعهد بالانسحاب من اية منطقة محتلة ولا تقديم اي «تنازل» للعرب او لغيرهم. ومكان هاتين القائمتين في المعارضة حكماً، اذا جرت اية مفاوضات حول مشكلة الشرق الاوسط، ووافقت حكومة اسرائيل على الاشتراك فيها.

غير انه، من ناحية ثانية، تضاعفت ايضا، بالمقارنة مع الكنيست السابق، قوة قائمتي راتس (حركة الحقوق المدنية بزعامة شولاميت ألوني) وشينوي (التغيير)، بزعامة امنون روبنشتاين، ووصلت ايضا الى ٦ مقاعد، بواقع ٣ لكل قائمة، مقابل مقعدين لشينوي وواحد لراتس في الكنيست السابق. والواضح انه، ليس فقط بالمقارنة مع مجموعة هتحياه ـ كاخ او الليكود، بل حتى مع المعراخ ايضا، يمكن اعتبار هاتين القائمتين معتدلتين. فكل من القائمتين تعترف، بشكل او بآخر بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، مع كون برنامج راتس اكثر وضوحاً في هذه الناحية. كما ان كلا من القائمتين تطالب بالترحيب بمظاهر الاعتدال في المعسكر الفلسطيني، وتبدي استعدادها للتفاوض مع اي مجموعة فلسطينية على اساس الاعتراف المتبادل، دون التمسك بالادعاءات الصبيانية احياناً، التي يطلقها المعراخ حول رفضه التفاوض مع من يتمسك بالميثاق القومي الفلسطيني. ومن بين هاتين القائمتين، تضع راتس فيتو دائماً على الليكود وترفض الانضمام الى اية حكومة يرئسها او حتى يشترك فيها، بينما انحازت شينوي ايضا تدريجياً الى جانب المعراخ كمرشح لتشكيل الحكومة.

وفي الاطار نفسه ايضا، ظهر استقطاب واضح بين الناخبين العرب، وذلك بأتجاههم اكثر فاكثر نحو تأييد قوائم المعارضة، من خلال الابتعاد عن القوائم الصهيونية ـ اليهودية التقليدية. وقد تميزت الانتخابات الاخيرة في القطاع العربي بغياب، يبدو نهائياً، للقوائم المحلية ـ التقليدية التي كان بعض الوجهاء العرب، هنا وهناك، يرئسونها. وكانت مثل هذه القوائم هي المسيطرة على التمثيل السياسي للعرب في اسرائيل، خلال العقد الاول لقيامها، من حيث انها كانت تحصل على اكثرية اصوات العرب وترسل عددا من النواب الى الكنيست، يتعاونون هنالك عموماً مع الحزب الحاكم. الا ان نفوذ هذه القوائم راح يضمحل تدريجياً، ومع مرور الوقت، لصالح النشاط الحزبي التقليدي، الذي كانت تمارسه الاحزاب الاسرائيلية المختلفة، صهيونية كانت ام غير ذلك. وخلال